

هل يوازي نظام الوقف دور المجتمع المدني في الوطن العربي

عبد الرحمن أسعد ريحان

الجامعة الإسلامية العالمية بفاليزيا

مقدم إلى مؤتمر عالمي عن:

قوانين الأوقاف وإدارتها: وقائع وتطورات

خلال الفترة ما بين:

2009 أكتوبر 22 - 20

١- ٣ ذي القعدة ١٤٣٠ هـ

المنظموں:

مركز الإدارة

كلية أحمد إبراهيم للحقوق

المعهد العالمي لوحدة الأمة الإسلامية

الجامعة الإسلامية العالمية بمالزيا

ملخص البحث:

مناقشة فرضية البحث والقائمة على فرض اعتبار الوقف موازياً لمؤسسات المجتمع المدني، وللوقف علىغاية من البحث تطلب من الباحث الوقف في عدة محاور للوصول إلى الإجابة التقريرية على أقل تقدير عنها، فبعد المقدمة أو التمهيد للمادة موضوع البحث، جاء المخور الأول، تحت عنوان التطور التاريخي لوظيفة الوقف في الوطن العربي مستعرضاً تعريفاً للوقف يشكل منطلقاً لعرض التطور التاريخي حيث يستشف منه أن الوقف كان معروفاً ولو على نطاق ضيق قبل الدولة العربية الإسلامية الأولى ثم استعرضت مراحل تطوره في ظل العهود الإسلامية المتلاحقة وصولاً إلى فترة الاحتلال وما تلاها من تشكل الدولة العربية القومية أو القطرية. وانتقلت في المخور الثاني إلى أحد أهم وظائف الوقف وهي الخدمات الاجتماعية والعلمية مضمناً تحت هذا العنوان هذه الخدمات نشأة وتطورها وما يقدمه الوقف في هذا المجال لخدمة المجتمع بشكل عام. وبترابط لا انفكاك عنه جاء المخور الثالث حول الوقف والتنمية الاقتصادية وشمل الحديث عن التكوين الاقتصادي للنظام ومصادر تمويله وأبواب صرفة والمنافع التي يقدمها وأثرها في التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية للمجتمع. أما المخور الرابع فالدولة والمجتمع ودور الوقف وموقعه منهما كان محوره الأساس وشمل ثلاث نقاط: الأولى في أنماط العلاقة بين المجتمع والدولة موضحاً أنه يمكن إيجازها في أربعة أنماط: نعط الدولة القوية والمجتمع القوي، دولة قوية ومجتمع ضعيف، ودولة ضعيفة ومجتمع قوي وأخيراً دولة ضعيفة ومجتمع ضعيف. والثانية حول الدولة والمجتمع في النموذج الإسلامي والتي غالب عليها نعط الدولة الضعيفة والمجتمع القوي. أما الثالثة فهي موقع الوقف بين الدولة والمجتمع فالنموذج الإسلامي في الحكم، حيث يتبن لنا استقلالية الوقف ودوره ك وسيط اجتماعي بين الدولة وبقى المجتمع. واستكمالاً للفكرة جاء المخور الخامس حول علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني الذي اعتبره بعض المؤرخين جزءاً منها في حين اعتبره البعض الآخر بديلاً عنها لا بل متميزاً باستقلاله المالي والمعنوي. وختاماً المخور الأخير حول كيفية تعامل الاحتلال الأجنبي مع الوقف مثلاً لذلك بحالة الأوقاف في فلسطين، رصدت فيه ما أطلقه الاحتلال بأوقاف فلسطين مثلاً بحالة يافا وتطورت في عجلة إلى حال أوقاف الضفة والقطاع و التقصير الحاصل اتجاهها من جانب السلطة المسئولة ، ومن ثم ختمت البحث بخاتمة وقائمة مراجع وفهرست .

المقدمة:

الحضارة والتاريخ والإرث الاجتماعي بكل مقوماتها ومكوناتها الدينية والثقافية و تختتم على الشعوب العربية والإسلامية إعطاء الأولوية لـ إحياء الذاكرة الاجتماعية لشعوبنا في عمليات استشراف مستقبلها والاستفادة من كل إمكانياتها الذاتية وهذا لا يعني اجترار الماضي والنحيب على الأطلال أو اعتبار الماضي يحتوي على وصفات سحرية جاهزة للاستعمال بآلياتها السابقة بل يمكن القول أن عملية الإحياء هذه لها منطلقات مغايرة ترى أن للإنسان مسؤولية زمانية ومكانية في العطاء والإبداع واستثمار كافة الإمكانيات. وعلى هذه الخلفية أيضاً تهدف عملية الإحياء إلى تجاوز الوهم الثقافي السائد الذي يحصر العطاء الحضاري الإنساني في التجربة الغربية وحدها وينفي إمكانية وجود إمكانيات حضارية ذاتية عند أمم أخرى يمكن الإفادة منها في بناء مستقبل مشرق .

لقد ورث هذا الوهم حصر التخطيط المستقبلي في عمليات محاكاة لما يجود به المموج الغربي والتضييق على ما يمت بصلة إلى إمكانيات الذاتية المتراكمة تاريخياً ووضعها في أحسن الأحوال تحت مظلة الفلكلور الشعبي بغض إثراء الجانب السياحي. لذا يتوجب علينا أن نقرأ التاريخ قراءة واعية مستنيرة بحثاً عن مواطن القوة وتنميتها ومواطن الخلل وتجاوزها ورصداً لعمليات التراكم المعرفي والمعاشي وآليات تطوير القدرات التي حصلت من خلالها الشعوب على خبرة ذاتية وإمكانيات تعايش أثبتت جدواها في حل مشاكل المجتمع بأسره.

خطة البحث

فرضية البحث:

إن فرضية هذا البحث قائمة على التساؤل فيما إذا كان نظام الوقف يعتبر نظاماً موازياً للمجتمع المدني.

إشكالية البحث:

إن ما تحياه المجتمعات العربية والإسلامية من حالة ترهل وفوضى بفعل عوامل داخلية وأخرى خارجية ووجودها في دائرة الاستقطاب على هامش محيط الدائرة العالمية وتعاملها مع ما يجري حولها بردات الفعل ومحاولة المحاكاة لآخر المتقدم عليها في شتى العلوم الدنيوية ومنها طرق تنظيم إدارة المجتمع وعلاقته بالدولة، وبسبب وجود نخبة من (المثقفين والمفكرين) يحاولوا تقليل الآخر القوي وتنفيذ برامجه في هذا الاتجاه، وما ينادي به البعض من شغلهن هموم بلدانهم في محاولة للنهوض بها بالاعتماد على ما تملك من طاقات وارث حضاري يمكن إحياءه من جديد لتتوفر الإمكانيات لذلك، وعلى الطرف الآخر تقف الدولة التي لا تريد لهذا ولا لذاك أن ينفذ برامجه معتبرة أن ذلك مس بسيادتها وحقها في إدارة كافة شؤون الحياة، تكمن إشكالية هذا البحث.

أهمية البحث:

تبعد أهمية البحث من الحاجة إلى إيجاد السبيل الملائم للنهوض بالحياة الاجتماعية وطرق إدارتها بوسائل ترتبط بدينها وثقافتها ومقدارها الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1- كيف تطور نظام الوقف عبر التاريخ؟
- 2- ما هو دور مؤسسة الوقف في المجتمع الإسلامي؟
- 3- ما قدرة مؤسسة الوقف على مواجهة الحاجات المتزايدة للمجتمع؟
- 4- هل يصلح نظام الوقف للقيام بآعمال مؤسسات المجتمع المدني الحديثة؟
- 5- كيف تعامل الاحتلال والدولة القطرية مع نظام الوقف (فلسطين نموذجاً)؟

منهج البحث:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لاستشراف أهمية نظام الوقف من مختلف جوانبه.

التطور التاريخي لوظيفة الوقف في الوطن العربي :

إن بحث مثل هذا الموضوع يتطلب وضعه في سياقه التاريخي ابتداء حتى نستطيع الحكم عليه حكما منطقياً وذلك من خلال الوقوف على حياثات الزمان والمكان التي واكتبت هذا النظام قوته وضعفه حتى تكون الدراسة متكاملة لابد من تعريف نظام الوقف ابتداء .

تعريف الوقف وأنواعه:

الوقف لغة يطلق ويراد به الحبس، ووقف الأرض وقفاً أي حبسها،¹ كما أنه يطلق ويراد به المنع، فاما الوقف بمعنى الحبس فهو مصدر من قوله : وقفت الشيء وقف ، أي حبسه . ومنه وقف الأرض على المساكين وللمساكين ، وقف الدابة والأرض ونحو ذلك أي جعلتها محبوسة على ما وقفت عليه ليس لأحد تغييرها ولا التصرف فيها .

والأصل (وقف) فأما (أوقف) في جميع ما تقدم من الدواب والأرضين وغيرها فهي لغة رديئة .² أما تعريف الوقف اصطلاحا فهو "حبس المال عن الاستهلاك، للاستفادة المتكرر به في وجه من وجوه البر". فهو صدقة جارية ما بقي رأس مالها، سواء أكان البقاء طبيعياً بعمر المال الموقف أم إرادياً بنص الواقف ورغبته.³

ويضيف د.منذر قحف أن ألفاظ هذا التعريف تشمل الوقف المؤبد للعقارات، والوقف طيلة عمر المال المنقول الموقف، وهو أمر اتفقت عليه المذاهب الأربع. كما يشمل التعريف الوقف المؤقت بإرادة الواقف، وهو معروف عند المالكية ويدخل فيه صور من الوقف عرفت في العصر الحاضر، مثل وقف الحق المالي المتقوم ووقف المنفعة. وكل من الحق المالي المتقوم، نحو حقوق النشر، والمنفعة، نحو منفعة المال المستأجر، مال في عرف الشرع كما هو الأمر عند الجمهور بالنسبة لاعتبار المنفعة مالاً، أو كما تدل عليه الفتاوى الجماعية المعاصرة بالنسبة للحقوق المعنوية التي صارت تعتبر أموالاً متقومة.

ويقول بان الوقف حبس عن الاستهلاك من أجل تكرار الاستفادة، من أجل الخروج من الخلاف الفقهي المشهور حول ملكية المال الموقف. يضاف إلى ذلك أن فكرة "تكرار الاستفادة في وجه البر" التي جاءت في التعريف لا تلغي إمكان أن يتضمن الوقف بعض الشروط الخاصة نحو استفادة الواقف من الوقف، مما تقره بعض المذاهب الفقهية دون بعض.

¹ - انظر لسان العرب لابن منظور، الطبعة الأولى. (دار صادر- بيروت). ج 9، ص 359.

² - المصدر السابق. ص 359

³ - قحف، منذر، بحث بعنوان الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر. الهيئة العالمية للوقف. www.kantakja.org

ويرى انه يدخل في هذا التعريف أشكالاً كثيرة من الأموال يمكن أن تكون موضوعاً للوقف. فالارض والبناء يمكن أن يوقفا لاستعماله في أعمال الخير، نحو إقامة الشعائر الدينية، كالمسجد للصلوة، كما يمكن أن يوقفا لوجوه البر الأخرى، نحو المستشفى والمصحة، أو دار الأيتام ودار العجزة، أو المدرسة ونُؤُلُ الطلبة. كما يمكن وقف الأراضي والعقارات لاستعماله في الزراعة، والإجارة، وسائر أنواع الاستغلال الاقتصادي، الذي ينتج فائضاً أو إيراداً صافياً، يستخدم في رعاية وجوه البر. وما لا شك فيه أن وجوه البر لا حصر لها، وتساير حاجة المجتمعات البشرية وما يستجد فيها.⁴

وفي تعريف آخر للوقف هو: "منع التصرف في رقبة العين التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداء وانتهاء". و هذا التعريف هو اصدق تعريف جمع لصور الوقف عند الفقهاء الذين قرروه⁵.

وبناء على هذا التعريف يمكن القول أن الوقف كان موجوداً قبل ظهور الدولة العربية الإسلامية، فالبيت الحرام والمسجد الأقصى كانا قائمين و كذلك المعابد والكنائس وغيرها من دور العبادة المنتشرة على امتداد الوطن ، ولا يتصور أن تكون مملوكة لأحد من العباد ومنافعها لجميع الذين يتبعدون فيها ولذلك لا مناص لنا أن نقرر أن الوقف كان موجوداً بمعناه قبل الإسلام لكنه بعد قيام الدولة الإسلامية توسع ليشمل جميع أنواع الصدقات والعمل التطوعي⁶.

والتعريفان منسجمان في معناهما ومبناهما إلى حد بعيد وقد جمعا شتات التعريفات عند الفقهاء الذين قالوا بجواز الوقف وليس من العسير الجمع بينهما فالوقف لغة كما أسلفت يأتي بمعنى الحبس والمنع ولا ضير في ذلك.

تاریخ الوقف في الإسلام : لا شك أن نظام الوقف عرفته المجتمعات العربية في كل تجلياته في ظل الحكم الإسلامي الذي أصل لوجود الوقف على النحو التالي :

1- قول النبي صلی الله علیه وسلم (إذا مات ابن ادم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية أو علم ينفع به أو ولد صالح يدعوه له) ، الصدقة الجارية المذكورة في الحديث متحققة في الوقف .

2- ما روي أن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه أتى النبي صلی الله علیه وسلم فقال يا رسول الله أتاني إني أصبت أرضاً بخیر لم أحب مالاً قط أنفس من ديننا فما تأمرني به قال إن شئت حبست أصلها و

⁴ - المرجع السابق.

⁵ أبو زهرة، محمد، محاضرات في الوقف، (القاهرة دار الفكر العربي 1971م) ، ص12.

⁶ - المرجع السابق ص5.

تصدق بها فتصدق بها عمر. على أنها لا تباع ولا توهب ولا تورث . وتصدق بها في القراء وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضييف ولا جناح على من ولديها إن يأكل منها بالمعروف ويطعم غير متمول.

3- الأصل الثالث هو فعل الصحابة كما فعل عمر⁷

ونستطيع أن نصف المرحلة التاريخية التي حكم فيها الخلفاء الراشدون بأنها أصدق وأصفى المراحل حيث لم يدخل فيها هوى للنفس أو استغلالاً للوقف من أجل المصلحة الخاصة وإنما كان الصالح العام وتنمية روح التطوع والتكافل الاجتماعي هو الدافع الوحيد لأفراد المجتمع وقادته في ذلك الوقت. ولعل أعظم وقف عرفه التاريخ البشري هو وقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأراضي البلاد المفتوحة في العراق ومصر وبلاد الشام، وهذا من الأمور الدالة على عبقرية الفاروق وسعة افقه وهو أمر لم يستطع رضي الله عنه تبريره بسهولة فقد واجه معارضه شديدة إلى أن أقى لهم بالحجارة والبرهان من خلال سورة الحشر، وهذا الفعل بقيت الأمة زمناً طويلاً ترفل في خيراته إلى أن جاء الاستعمار الأجنبي. في أما بعد تلك المرحلة فقد دخلت بعض الشوائب على الوقف إلا أنها لم تخرجه عن إطارها العام بل على العكس نلاحظ تنامي دوره في خدمة المجتمع وتنميته. ففي العصر الأموي تضاعفت الأوقاف بمصر والشام وغيرها من البلاد المفتوحة بسبب ما أగدَه الفتح على المجاهدين فتوافرت لديهم الأموال والدور والحوائط كما امتلك الكثيرون المزارع والحدائق في منابت الصحراء العربية⁸. حتى أن هشام ابن عبد الملك عهد إلى قاضي مصر توبة بن غر في عهده بإنشاء ديوان للأوقاف ينظم شؤونها⁹، وفي العصر العباسي الأول أوقفت الوقف من الأراضي للحرمين الشريفين وللبياتي وفك الرقاب (تحرير العبيد) إضافة إلى بناء المساجد والخصون والمنافع العامة، فأصبحت للأوقاف إدارة خاصة مستقلة عن القضاء ، وواكب هذا التطور في الناحية الإدارية جهد لا يقل أهمية من الناحية العلمية لضبط أحكام الوقف وطرق التصرف فيه وحماية أملاكه، مما كان له أعظم الأثر في التنمية الاجتماعية والحضارية ونَهْضَة الأمة عبر التاريخ الإسلامي¹⁰. وازدادت الأوقاف بصورة ملحوظة في زمن الزنكيين والأيوبيين ولعل ذلك يتصل بالجهاد ضد الصليبيين . إضافة إلى النشاط العلمي بإنشاء مدارس، ويلاحظ أن الموقف في هذه المرحلة كان يركز على المؤسسات الثقافية وفي

⁷ - المرجع السابق ص 7.

⁸ - المرجع السابق ص 8.

⁹ - عارف، نصر محمد، مجلة الكلمة عدد 39. 2003 . ص 48.

¹⁰ - حجازي، المرسي السيد، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي . عدد 2 ، 2006 ، ص 67-69،

سبيل الله وتمثل ذلك بالوقف على المدارس ب مختلف المذاهب، وخصصت الأوقاف لفك الأسرى وعلى الأرامل واليتامى، وكل ذلك يشير إلى الظروف السياسية القائمة آنذاك، واهتم صلاح الدين بالمستشفيات بشكل خاص¹¹.

أما في زمن المالك فقد شهدت مصر والشام التوسع الأكبر للأوقاف على مستوى الأفراد والحكام فتوسّع الأمّاء في الوقف من أملاك بيت المال حيث شمل من الأراضي الزراعية والمباني مثل الدور والفنادق والوكالات و القصور والأفران ومخازن الغلال ومعاصر الزيت وبعض المصانع. وعلى نفس المنوال رعت الدولة العثمانية الأوقاف وأضافت أوقافاً جديدة، وشملت الأوقاف معظم مصادر الشروة الاقتصادية وشملت السفن والقواد¹².

والمتتبع لحركة التاريخ الإسلامي يلاحظ تنوع أغراض الوقف في المجتمعات الإسلامية، فقد أبدع المسلمون في ابتكار أدوات جديدة ومتعددة استغرقت إن لم يكن كل مجالات الحياة فجلها، الأمر الذي جعل من مؤسسة الوقف مؤسسة مجتمعية كبيرة تسد حاجة الناس بعيداً عن تدخل الدولة في كثيّر من مجالات الحياة¹³.

واستمر الأمر كذلك حتى نهاية الخلافة العثمانية فعليها ورسمياً حيث بدأت الدولة العثمانية في فقد بعض أجزائها لصالح الاحتلال الأجنبي (بريطاني وفرنسي)،

فقد تعرضت المؤسسة الوقفية لمحاطر جمة في الحقبة الاستعمارية باعتبار أنها شكلت القلعة المنيعة التي احتمى بها المجتمع الأهلي ضد مخططات الاحتراف والاستغلال وأدت أدواراً رائدة في ديناميكية المقاومة الشعبية¹⁴.

وفي إطار متصل جاء ظهور الدولة القطرية أو القومية في العالم العربي ليقضي على نظام الوقف بمفهومه التاريخي ويعمل على احتوائه وتحويله إلى مؤسسة من مؤسسات الدولة من أجل السيطرة التامة على

¹¹ - الدوري، عبد العزيز، مجلة المستقبل العربي عدد 2 يوليوز 1997، ص 8،

¹² - المرجع السابق ص 8 و 9.

¹³ - قحف، منذر، الدور الاقتصادي لنظام الوقف الإسلامي في تنمية المجتمع المدني مع نظرة خاصة للدول العربية شرق المتوسط. ورقة مقدمة لندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي ، بيروت ديسمبر 2001. ص 7.

¹⁴ - غانم، إبراهيم البيومي وآخرون، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، (بيروت: ط 1، 1 أيار مايو 2003).

المجتمع الأهلي الذي كان يزوده نظام الوقف بأسباب القوة والدعيومة والفاعلية كما حدث في مصر عام 1835م حيث كانت البداية على يد محمد علي باشا الذي سيطر على كافة الأوقاف وأتبعها للدولة¹⁵.

الوقف والخدمات الاجتماعية والعلمية

هذه الخدمات تتبع من الأساس النظري والعلمي لفلسفة الوقف والتي جاءت ابتداء تفع المجتمع عامة والشرائح الضعيفة فيه بشكل خاص، فمن يستعرض النصوص الفقهية الكثيرة في الاقتصاد الإسلامي والمجتمع المتكافل في الإسلام يستوقفه هذا الحكم الهائل من الاجتهادات والتوصيات والإحکام في مسألة الصدقات وأوجه صرفها على أعمال الخير والبر والنفع العام للمجتمع ويأتي في مقدمة هذه الزكاة والوقف.

لا شك أن ثمة فارقاً بين النص أو النظرية أو الواقع التاريخي لكن التجربة التاريخية الإسلامية تثبت أن التجاوزات لا سيما من قبل أهل الدولة أو المستفيدين منها لم تكن إلا ظاهر تتعايش مع أخرى في المجتمع وتختلف درجات المفارقة بين النص والواقع حسب المراحل والحكام وشباب الدولة والمجتمع أو ترهلهم. لكن في كل الأحوال تبقى بعض الثوابت منذ تأسيس نواة الدولة في المدينة وحتى العصر العثماني شاهداً على أن المجتمع العربي قادرًا في ظل الاجتماع الإنساني أن ينتج مؤسسات للنفع العام والخدمات الاجتماعية من طبابة وتعليم ومبرات لليتامي والمعاقين ومستشفيات ومساكن ومطاعم شعبية، وكل هذه الخدمات قامت على المبادرة أو الالتزام بطريقة الصدقة من قبل أهل الدولة أو أهل الشروة والمكلفين، وشكل الوقف أحد أهم موارد هذه الخدمات وإطاراً مؤسسيًا لها، ويعتبر الفقهاء أن الوقف من الصدقات الدائمة غير الالزمة، ويشمل الوقف كثير من أوجه الخدمة للمجتمع، إذ يشمل وقف المساجد والأراضي ودور العلم والمدارس والمستشفيات والأوقاف على المقابر وللقرض الحسن ووقف البيوت الخاصة للفقراء والساقيات والمطاعم الشعبية التي يفرق فيها الطعام للفقراء والمحاججين ووقف الآبار في الصحراء للمسافرين والزرع والماشية ووقف عقارات وأراض زراعية يصرف ريعها للمجاهدين أو يصرف في حال (عجز الدولة) لإصلاح القنطر والجسور، وكثير من الأوقاف كان يصرف ريعه على القطاء واليتامي والعميان والعجزة والمعددين والجذور وأصحاب الحالات الخاصة. بل إن الوقف يشمل ما حبس ريعه لتزويج الشباب والشابات الذين لا يجدون مالاً لذلك أو لا يجد أولياؤهم ما يجهزونهم به، حتى ان صلاح الدين في عهده جعل في أحد أبواب القلعة في دمشق ميزة بان احد هما يسيل منه الخليل

¹⁵ - غانم، إبراهيم البيومي، مجلة المثار الجديد. عدد 3 يوليو 1998 . ص 8 .

والآخر يسأله منه الماء الخلوي بالسكر تأتي إليه الأمهات يومين في الأسبوع لأخذ ما يحتاج إليه أطفالهن من الحليب والسكر. ويمكن القول أن معظم دور العلم تأسست في القرن الرابع الهجري الذي يصفه "آدم متر" بعصر النهضة في الإسلام، ثم المستشفيات والبيمارستانات والمدارس التي تأسست في العهد السلاجوفي وعهد آل زنكي والأيوبيين قامت على الأوقاف بشكل أساسي. ثم إن مئات المؤسسات الاجتماعية والدينية التي يعود بعضها إلى العهد العثماني إنما أنشئت واستمرت بفعل الدعم الذي أمنته مؤسسة الوقف¹⁶.

وإذا كان الوقف أصلاً صدقة جارية فان دوره كان كبيراً في الحياة الاجتماعية والثقافية وجوانب أخرى لا تقل أهمية في المجتمع الإسلامي ويحسن أن نتبين مجالاته لتقدير دوره، فنشير ابتداءً إلى الخدمات الاجتماعية. وفي طليعة هذه الخدمات رعاية الفقراء واليتامى والمساكين وابن السبيل والأرامل والمنقطعين وأصحاب العاهات وإرضاع الأطفال اليتيم ورعاية النساء اللاتي هجرن أو طلقن والقيام على دور المسنين والعجزة لا بل أنشئت دور خاصة للنساء الشريفات اللاتي صاق بهن الحال لإيوائهن وحفظ كرامتهن.

وللأوقاف دور بالغ الأهمية في الحياة الثقافية والعلمية حيث كانت مؤسسات التعليم قبل النموذج المعروف لدينا اليوم أهلية في المساجد والكتاتيب ودور العلم والمكتبات والأربطة والزوايا ، ويعتمد الكثير منها على الهبات، وهناك الوقف على زوايا العلم وعلى كراريس لتدريس الفقه والحديث والتفسير في الجماعات، والأوقاف على خزانات الكتب، واستندت المدارس أساساً إلى الأوقاف المخصصة لها منذ البداية ، كما خصصت أوقاف لدور تعليم الأيتام. كل ذلك يشير إلى دور الأوقاف الأساسي في الثقافة والحركة العلمية.

أما الرعاية الصحية والتي تمثلت بإقامة البيمارستانات حيث يعالج المرضى ويقدم لهم الطعام الفاخر مجاناً، هذا بالإضافة إلى تقديم خدمات طبية إلى بعض المؤسسات والجهات والأرياف بإرسال الأطباء لعلاج المرضى لفترة ما، أضاف إلى ذلك أن هذه المستشفيات كانت متخصصة وكانت تقوم مقام الجامعات في عصرنا لتعليم مهنة الطب، وكان ينفق على الطلاب والمعلمين من ريع الأوقاف. ولم تقف الأوقاف في فاعليتها عند هذا الحد بل تجاوزته إلى بناء الأسرة وتزويع من يرغب بالزواج ولا يجد إلى ذلك سبيلاً لضيق ذات اليد، كما أن الشيوخ والعجز كانت تصرف لهم مرتبات شهرية، وخصصت أوقاف لإنارة الطرق والعناية بها، وللبهائم من هذا الخير نصيب فقد خصصت مراافق للعناية بالمربيضة والضعيفة

¹⁶ - العلوى، سعيد بن سعيد وآخرون ، المجتمع المدنى في الوطن العربى ودوره في تحقيق الديمقراطية. مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: ط 1، أيلول سبتمبر 1992)، ص 127.

والضالة منها. وهكذا يبدو أن الوقف قد استوعب كافة مناحي الحياة التي لا تتفق عليها الدولة أو التي قصرت الدولة في حقها 17.

والحقيقة أن هذه خدمات لا نجدها في وقتنا الحاضر على هذه الشاكلة ، فرغم كثرة ما يطلق عليها مؤسسات المجتمع المدني إلا أنها لم تصل إلى نصف هذا المستوى من الخدمة للمجتمع ب مختلف أطيافه ولا إلى نصيفه.

إن مؤسسات التكافل الاجتماعي كما أبرزتها تجربة الوقف تتجاوز مديد العون للمعوزين والخطط الآنية لسد الثغرات التي يمكن أن تتخلل البناء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع لترتبط في المقام الأول بإحدى ركائز الرؤية المعرفية القرآنية من منطلق التفاعل الخالق مع سنة كونية ثابتة لا تتبدل قائمة على أن الإنسان في حاجة أخيه الإنسان لتحقيق المقومات الأساسية للاجتماع البشري. وهذا تصور يعكس المسؤولية التي يتحلى بها الفرد تجاه الجموع البشرية في سبيل الوصول إلى حالة من السلم الاجتماعي بما يكفل دعومه الحياة بشكل يعكس تكريم الخالق لبني البشر. إنما الخاصية الإنسانية التي تعبّر عن مدنية الإنسان كما فسرها العالمة ابن خلدون في إطار دراسته لتكوين المجتمع البشري. ومن هذا المنطلق على وجه التحديد بربت تجربة النطوع في التاريخ العربي الإسلامي مستندة إلى حالة عامة تتدخل فيها المسؤولية الفردية والجماعية مع ما يمكن أن تؤديه العقيدة في تثبيت هذا الملحى ، فهي بالتالي لم تكن ترفا يمارس حسب المزاج والحالة بل ارتبطت وعلى مدى عدة قرون بضرورة اجتماعية أساسها أن العلاقات الإنسانية لا بد لها من التعاوض والتآزر لقيامتها ودعومتها. ولا شك أن تاريخنا الإسلامي يحفل بكثير من النماذج والأمثلة التي لو وضعت على سلم النفع الخاص والآنا والفردية لما استقام لها قوام، ولدخلت حسب نظريات علم الاقتصاد في دائرة الممارسات اللاعقلانية. ومن ابرز ما قيل في ذلك ما انتهى إليه عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" الذي جزم بلا عقلانية التاريخ الاجتماعي والثقافي الإسلامي في جملته، فالمشاريع التي أنشئت في مجالات متعددة من الخدمات الأساسية كإقامة المدارس والمستشفيات والقنطر والجسور وغيرها الكثير مما ورد في كتب التاريخ إنما يعبر في الحقيقة عن أمررين اثنين يرتبطا بهما بإخراج تجربة النطوع من شرنقة السلوك الفردي وإخراجها إلى طور التأسيس وتحصينها اجتماعيا وقانونيا ومدتها بعمومات التواصل في الزمان والمكان وليس هناك من شك في أن مؤسسات الوقف قد تصدرت هذا التوجه من خلال صياغتها الشرعية ونوعية تشكلها والدور الذي لعبته المنظومة الاجتماعية. من هذا المنطق يمكن القول بأن الوقف قد يسمح بمساعدة الفقراء وياشراك فئات شعبية واسعة في رسم السياسات

¹⁷ - الدوري، عبد العزيز، مجلة المستقبل العربي. مصدر سابق ص 9.

العامة إلى أن هذه المهمات تبقى مجرد عناصر تتفرع عن فلسفة التأسيس التي بني عليها الوقف، وما يدعوا إليه لمشاركة تنمية واسعة واهتمام ينطلق من فهم الوقف بمسؤوليته الاجتماعية ورؤيته هو لدوره كفرد في خدمة مجتمعه. فحبس عين ما على خدمة غرض اجتماعي ما كشرط بداية حسا ذاتيا قويا يتجاوز دون تناقض إعانة إلزامية الزكاة أو اختيارية الصدقات للمحتاج ليتصل برؤية واسعة وفي اتجاهات متعددة مجتمع متكامل تمكن أفراده من الوصول إلى حشيشات غاية في الدلالة، فالتبصر الشديد الذي شهدته التاريخ الإسلامي في مجال الوقفيات والتي تراوحت بين حفظ كرامة الإنسان والرفق بالحيوان إنما عكست في حقيقة الأمر الحصيلة الاجتماعية لعلاقة المسلمين بالدلائل المعرفية للمرجعية القرآنية وما سمحت به من تعليم للسلوك الفردي والجماعي بحسب مرهف حمل الإبداع السلوكي إلى مستويات عالية وهنا من المهم التساؤل حول المغزى الحضاري لأصول السلوك النطوي في مجتمع ما إلى أفراد وقفيات على حليب الأطفال أو على الطيور المهاجرة لتزويدها بما تقتات حين انتقالها من بلد إلى آخر أو وقفيات على الحيوانات السمية وغير القادرة على العمل (لتوفير مراعي خاصة بها) أو على الأوابي التي يكسرها الأطفال والخدم في الأسواق حين شراءهم لبعض أغراض وبالتالي تعويضها من خلال ريع هذه الوقفيات¹⁸.

بعد هذا العرض للجانب الاجتماعي يتضح لنا مدى عبقرية هذا النظام وكيف أنه نجح في تعزيز التكافل بين الناس جميعا وكيف حفظ للإنسان كرامته وكيف كان عاملا فاعلا في حفظ التوازن داخل المجتمع ومحافظا عليه قويا متماسكا رغم ما تعرض له النظام السياسي الإسلامي على مر التاريخ من هزات وأزمات أطاحت بدول ورفعت أخرى . أو ما تعرض له من احتلال أجنبي في بعض عصوره مثل احتلال المغول والصلبيين.

التكوين الاجتماعي للوقف:

اجتذب مفهوم أو نظام الوقف أعداد كبيرة من مختلف درجات السلم الاجتماعي للمجتمعات العربية، فمنهم الواقفون ومنهم المستفيدون من ريع الوقف والمتلقون لخدمات مؤسسته والعاملون فيها والمشرفيون عليها رجالا كانوا أو نساء مسلمين وغير مسلمين بدءا بالفئة الفقيرة وذوي الحاجات مرورا بالطبقة الوسطى من الوراع وأرباب الحرف والصناعة والتجار يليهم الأثرياء من كبار التجار ورجال الإدارة العليا وبعض العلماء وصولا إلى قادة الجيوش والأمراء والولاة والوزراء والسلطانين وغيرهم من

¹⁸ - عبد الله، طارق، مجلة الكلمة . عدد 31 . 2001 . ص 76 و 77

الحكام (لم ينقطع الوقف من قبل الحكام و الوزراء في المجتمع العربي إلا في هذه العصر). ولعل من أهم ما كشفت عنه الممارسة الاجتماعية التاريخية للوقف من جانب تلك الفئات المختلفة هي أن نظام الوقف ضل نظام مفتوح أمام الجميع ولم يكن مقتصرًا على فئة بعينها، وسمحت قواعده الفقهية باستيعاب مختلف الفئات حتى من المخالفين من اليهود والنصارى ومرد ذلك في رأينا إلى سماحة الأسس الشرعية للوقف ومرونة الأحكام الأصولية التي قام عليها نظامه، وإلى جانب تلك الفكرة ثمة دوافع أخرى كثيرة كشفت عنها تطورات التاريخية للوقف في المجتمعات العربية وأهمها دافع الحفاظة على ممتلكات العائلة المتعددة من أراض وعقارات وأملا في استمرار تمسك أبنائها عن طريق ربطهم بالشروة.

إن دافع الوقف لغرض الحفاظة على الأسرة قوي بشكل لافت للنظر في عصر سلاطين المماليك مروراً بأواخر العصر العثماني وصولاً إلى منتصف القرن العشرين ولكثرة الإقبال على هذا النوع من الوقف وتنامي الأعراف والشعائر الخاصة به ومع تزايد تدخل الدولة العربية الحديثة في شؤون مجتمعها كان لابد من التمييز بين ثلاثة أنواع من الوقف (الخيري، الأهلي، المشترك بينهما) وعلى الرغم من كثرة الانتقادات التي وجهت للوقف الأهلي أو الذري مل يحتويه على مفاسد وبالرغم من وجاهة بعضها في مثير من الأحيان إلا أنه أسهم في دور إيجابي جنباً إلى جنب مع الوقف الخيري في دعم العديد من مؤسسات المجتمع الأهلي العربي، إذ غالباً ما كان يتضمن حصة للمؤسسات الخيرية بالإضافة إلى أنه في بعض الأحيان كان يؤول في مجمله إلى هذه المؤسسات على نحو ما أكدته الممارسة التاريخية للأوقاف أواخر العهد العثماني في الجزائر مثلاً وما يقال عنها ينسحب على بقية المجتمعات الوطنية العربي 19.

إلى جانب ذلك لا يمكننا إغفال قدرة الوقف على علاج بعض أخطر واهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع أي مجتمع ومن أبرزها 20:

1- ظاهرة البطالة: البطالة على اختلاف إشكالها وصورها ظاهرة تورق شعوب كثيرة لا سيما الفقيرة منها والتي للأسف تدخل فيها معظم الشعوب العربية والإسلامية، ونظام الوقف يسهم بشكل فاعل في الحد من هذه الظاهرة من خلال ما يوفره من فرص عمل حقيقة تمكن من يستفيد منها من إعالة عائلته والإنفاق عليها، فوجود مؤسسات وقفية يعني الحاجة إلى من يقوم على إدارتها وإلى أيد عاملة في أقسامها الإنتاجية والخدمية وهكذا.

2- القضاء على ظواهر الجهل واللامية بواسطة المؤسسات التعليمية التي يرعاها الوقف ويدبر شؤونها.

¹⁹ - غانم، إبراهيم البيومي وآخرون، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سابق . ص 88.

²⁰ - منصور، سليم هاري، بحث عنوان الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية، المؤتمر الثاني للأوقاف السعودية، ص 33 .

3- محاربة الفقر والعزوز الذي يصيب فئات من المجتمع بسبب ظروف قاهرة تلم بها، نتيجة عجز او يتم او نكبات طبيعية او غير ذلك.

وفي الخصلة أرى أن نظام الوقف لاعب أساسي في حفظ وتوفير السلم والأمن الاجتماعي وذلك من خلال ما تتوفره مؤسسة الوقف من حياة كريمة لأبناء المجتمع الأقل حظا من مأكل ومشرب وملبس وفرص للتعليم والعمل ورعاية صحية مناسبة وغيرها، مما له أكبر الأثر على استقرار نفوسهم ورضاهم عن مجتمعهم ، وكذلك ما تعززه قيم الإنفاق وحب الخير والاهتمام بالآخرين التي تتولد في نفوس الأكثرا حظا وثروة، فتنصهر هذه المعاني في بوتقة التألف والتكافل والمحبة فيعم الأمان ويقوى المجتمع ويتحصن ضد كل الظواهر التي قد تطل برأسها بين الفينة والأخرى.

الوقف والتنمية الاقتصادية :

إذا أردنا أن نعيد صياغة تعريف الوقف لنعبر عن مضمونه الاقتصادي، لقلنا: إن الوقف هو تحويل للأموال عن الاستهلاك، واستثمار لها في أصول رأسمالية إنتاجية، تنتج المنافع والخيرات والإيرادات التي تستهلك في المستقبل، سواء أكان هذا الاستهلاك بصورة جماعية كمنافع مبني المسجد أو المدرسة، أم بصورة فردية نحو ما يوزع على القراء والمساكين أو على الذريعة²¹.

فالوقف هو عملية تجمع بين الادخار والاستثمار معا. فهي تتالف من اقتطاع أموال عن الاستهلاك الآني، كان يمكن للواقف أن يستهلكها إما مباشرة، إذا كانت مما يمكن استهلاكه، أو بعد تحويلها إلى سلع استهلاكية. وبنفس الوقت تحويل هذه الأموال إلى استثمار يهدف إلى زيادة الشروءة الإنتاجية في المجتمع. وهذه الشروءة الإنتاجية الموقوفة تنتج خدمات و منافع. ومن أمثلة ذلك إنشاء منافع لل موضوع في المسجد، ومنفعة أجهزة طبية للمستشفى أو جهاز حاسوب للطلاب في المدرسة. كما أن هذه الشروءة الموقوفة يمكن أن تنتج أدوات أو خدمات أخرى تابع للمستهلكين وتوزع عائداتها الصافية على أغراض الوقف.

فإنشاء وقف إسلامي هو أشبه ما يكون بإنشاء مؤسسة اقتصادية ذات وجود دائم. فهو عملية تتضمن بناء للشروع الإنتاجية والاستثمار لمستقبل الأجيال القادمة، لتعود خيراتها مستقبلا على شكل منافع وخدمات أو إيرادات وعائدات. كل ذلك يجعل وقف بعض أشكال الاستثمار الحديثة مثل الأسهم، والمحصص أو الوحدات في الصناديق الاستثمارية، والودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية من أهم الأشكال الحديثة للوقف التي تنسجم مع حقيقة المضمون الاقتصادي للوقف الإسلامي، كما مارسه الصحابة الكرام منذ وقف بئر رومه من

²¹ - قحف، منذر، بحث بعنوان الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر. مرجع سابق،

قبل عثمان، ووقف عمر بن الخطاب لأرضه في خير؟، وما تبعهما من أوقاف الصحابة للعقارات، وكما عبر عنه الأئمة الكبار في القرنين الثاني والثالث من الهجرة في دراساتهم وتحليلاتهم الفقهية. وقياساً على ذلك فإن الأسمهم والودائع الاستثمارية تتضمن معنى الاستثمار لبناء ثروة إنتاجية تعود بالنفع والفائدة على الأجيال القادمة، شأنها في ذلك شأن العقارات.

ويضيف د. منذر أن الوقف الإسلامي، هو عملية تنمية بحكم تعريفه. فهو يتضمن بناء الشروة الإنتاجية من خلال عملية استثمار حاضرة، تنظر بعين البر والإحسان للأجيال القادمة، وتقوم على التضخيم الآنية بفرصة استهلاكية مقابل تعظيم الشروة الإجتماعية الإجتماعية، التي تعود خيراً لها على مستقبل حياة المجتمع بكامله.

وإذا نظرنا إلى طبيعة ثمرات أو منافع أو إنتاج الشروة الموقوفة، فإنه يمكن تقسيم الأموال الوقفية إلى

نوعين هما: 22

أموال تنتج خدمات استهلاكية مباشرة للغرض الموقوفة عليه، مثل ذلك المدرسة والمستشفى ودار الأيتام، والمسكن المخصص لانتفاع الذرية. وهذا النوع من الوقف يمكن أن يكون غرضه وجهاً من وجوه الخير العامة كالمدرسة للتعليم، أو وجهاً من وجوه البر الخاصة كمسكن الذرية. ولنطلاق على هذا النوع من الأموال الوقفية اسم الوقف المباشر.

أما النوع الثاني من أموال الوقف فهو ما قصد منه الاستثمار في إنتاج أية سلع وخدمات مباحة شرعاً، تباع في السوق، لتنفق عوائدها الصافية أو أرباحها على أغراض البر التي حددتها الواقف، سواءً أكانت دينية أو خيرية عامة أم أهلية خاصة (ذرية). ولنطلاق على هذا النوع من الأوقاف اسم الأوقاف الاستثمارية.

وبالحديث في هذا الجانب لا بد من التطرق إلى التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الذي قام من حيث تكوينه تاريخياً في المجتمع العربي الإسلامي على أثبات مصادر الشروة وهي الأراضي الزراعية والعقارات المبنية إضافة إلى بعض المقولات وقفها في حدود ضيق، وقد مضى وقت طويل حتى أجازوا وقف النقود في العصر العثماني وأفقي المتأخر وبحوز وقف حصص وأسمهم شركات الأموال المستغلة استغلالاً شرعياً. في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كانت أعيان الوقفيات الأولى في الجزيرة العربية عبارة عم مساحات محدودة من البساتين وبعض العقارات المبنية إضافة إلى بعض ينابيع المياه، ثم ما لبثت أن زادت في العهد الأموي وتركزت في الدور والخوانيت والضياع وما في حكمها، وفي العصر العباسي ازدادت وقفيات الأراضي الزراعية والضياع ومنذ نهايات الدولة العباسية وطوال عصر المماليك والعثمانيين من بعدهم شملت الأوقاف مساحات واسعة من

22 - المرجع السابق.

الأراضي الزراعية في مختلف أنحاء البلدان العربية الإسلامية إلى جانب الموقوفات الأخرى وباختصار يمكن القول أن التكوين الاقتصادي للوقف في البلدان العربية قد اتسم بثلاث سمات رئيسية هي :

- 1- النمو التراكمي للحجم الإجمالي للأعيان الموقوفة من عقارات مبنية وأراض زراعية. \ ومن أهم أسباب ذلك الأخذ بعدها تأييد الوقف وعدم جواز فسخ عقده بعد إبرامه وهو ما ذهب إليه معظم الفقهاء ولكن وقائع التطور التاريخي لنظام الوقف تشير إلى أن هذا النظام التراكمي قد شهد موجات من المد والجزر في الفترات التي عان منها المجتمع العربي من حالة عدم الاستقرار السياسي، الأمر الذي تكرر حدوثه في عهد المالكية بشكل لافت للنظر وحدث في عصور أخرى بمعدلات أقل، إذ دأب بعض الحكام على مصادرة الأوقاف تحقيقاً لأطماعهم الشخصية أو قوياً لمشروعاتهم الحربية وعليه كانت الأوقاف تضمر ويسبيها الكساد، ثم ما تلبث أن تستقر الأحوال فيأتي حكام آخرون يسعون لإنصافها واسترداد ما أغتب منه في عهد أسلافهم بغية دعم شرعية حكمهم وتوظيف سلطانهم، كان ذلك قبل أن تقع البلاد العربية تحت نير الاحتلال الأوروبي في القرنين التاسع عشر والعشرين، والتي تمثل فلسطين حالة خاصة منها حيث لا تزال تخضع للاحتلال الصهيوني بعد الاحتلال البريطاني .
- 2- نوع أساليب الانتفاع الاقتصادي من أعيان الوقف حيث جرى التعامل فيها بالإيجار والحرث والخلو والمزارعة والمساقاة والمزارعة وغير ذلك من وسائل الانتفاع، وقد ظهرت سلبيات كثيرة من جراء استخدامه بعضاً من تلك الأساليب وخاصة الحرث الذي عانى منه الأوقاف في معظم الدول العربية، ولا تزال مشاكله قائمة حتى هذا الوقت، وأيضاً أسلوب الإيجار الاسمي الذي طبقته بعض الحكومات العربية خلال القرن الماضي ولا تزال تطبقه كوسيلة لاستغلال أعيان الوقف قد الحق أضراراً بالغة به، وأدى إلى تأكل عوائده باستمرار وأسهم ذلك في عجز النظام الوقفية عن أداء دوره وتحقيق مقاصده التي أرادها الواقفون.
- 3- إن نمو التكوين الاقتصادي لنظام الوقف كان يعني في معظم المراحل التاريخية نمواً لقطاع الاقتصاد الاجتماعي من ناحية فكان يحد من إمكانية توسيع اقتصاد السوق الرأس مالي في المجتمع العربي من ناحية أخرى، لأن دخول بعض الموارد الاقتصادية في دائرة الوقف كان يعني خروجها من نظام السوق في ذات الوقت وعدم خصوصيتها لآلياتها المعروفة وخاصة في قطاع السلع والخدمات حيث كان الهدف الرئيسي للوقف الخيري هو توفيرها مجاناً أو بأسعار رمزية من خلال إنشاء وتمويل مؤسسات ومرافق عامة تقدم أنواع مختلفة من الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية وحتى الأمنية أو ما يمكن أن يطلق

²³ - غانم، إبراهيم البيومي وآخرون، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي ، مرجع سابق ص 61.

عليه السلع العامة التي يحتاجها المجتمع ب مختلف فئاته إلى جانب تقديم مساعدات نقدية وعينية لبعض الفئات الخاصة. وحفل السجل التاريخي للوقف لنماذج كثيرة في مختلف البلدان العربية إلى منتصف القرن الماضي تقريباً وقبل أن تستولي الدولة (العربية الحديثة) على القسط الأكبر من الإرث الاقتصادي لنظام الوقف وقبل أن تقوم بتفكيكه وإدماجه في الدورة الاقتصادية العادلة الأمر الذي ترتب عليه إضعاف الأساس المادي الذي أسهم نظام الوقف من خلاله في بناء مجال مشترك بين المجتمع والدولة في المراحل السابقة من تاريخ المجتمع العربي، إن التقييم الموضوعي للتكون الاقتصادي لنظام الوقف ومعرفة أثره في الاقتصاد القومي سوف يظلا بعيدي المنال ما بقيت مشكلة الإحصاءات الدقيقة والبيانات المنظمة دون حل في غالبية البلدان العربية²⁴.

وينبغي أن نلاحظ أن قمة عاملاً آخر بُرِزَ منذ أوائل القرن العشرين وأدى أيضاً إلى تزايد ملحوظ في القيمة الإنتاجية للتراكم الواقفي الموروث من الماضي ويرجع هذا العامل إلى التزايد السكاني والنمو الاقتصادي في البلدان والمجتمعات الإسلامية متمثلاً بارتفاع حجم الإنتاج القومي وذلك لأن معظم الأموال الواقفية الموروثة من الأجيال الماضية متركزة في ما صار اليوم يُعرف بـ مراكز المدن والمناطق الزراعية الخصبة بالنسبة للأوقاف خارجها، ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه الأوقاف أُنشئت في فترات كانت فيه المدن أصغر مما هي عليه اليوم وعدد السكان أقل، فهي أقرب إلى تلك المدن الصغيرة وقد ساعد على ارتفاع القيمة الإنتاجية لكثير من الأوقاف المتراكمة النتطور الكبير في تكنولوجيا البناء الذي جعل التوسيع العمودي للمباني ممكناً مما زاد كثيراً في القيمة التبادلية للأراضي الموقوفة في مراكز المدن، لا بل أدى إلى التطلع إلى إعادة تشكيل بعض الأموال الواقفية كما المساجد والمساكن بحيث ينقض البناء القديم ويُبني بدلاً منه ببناء حديثاً يستعمل جزء منه كمسجد أو سكناً للموقف عليهم ويستغل الباقِي استغلالاً استثمارياً يعود نفعه على غرض الوقف نفسه وهذا أمر حدث فعلاً في كثير من العواصم الإسلامية كمكة المكرمة وبغداد ودمشق وغيرها، إن فكرة الوقف تقوم على تنمية قطاع ثالث متميز عن كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي وتحمّل هذا القطاع مسؤولية النهوض بـ مجموعة من الأنشطة الكثيرة منها لا يتحمل الممارسة السلطوية للدولة بسبب طبيعته المبنية على الرحمة والإحسان أو المودة والصلة العاطفية كما أنه يفيد إبعاده عن الدوافع الربحية للقطاع الخاص لأن طبيعة هذه الأنشطة تدخلها في إطار البر والإحسان والرحمة والتعاون لا في قصد الربح الفردي ولا في ممارسة قوة القانون وسلطته. إن توسيع الأوقاف الإسلامية و تزايدها يشكلان ميزة خاصة تميز بها النظام المدني الإسلامي منذ عهد الرسالة في المدينة الموردة فقد استطاع هذا النظام إن يفرد القطاع الاقتصادي الثالث بأهمية خاصة وبخاصة

²⁴ - غام، إبراهيم البيومي وآخرون، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي ، مرجع سابق ص 61.

وتشجيع قانونيين لم يسبق لها مثيل في تاريخ جميع الأمم، ولقد كان لهذه الحماية القانونية المكانة في التطبيق والهيبة في النفوس مما يجعل مؤسسة الوقف ملحاً للحكام والأغنياء لصون أموالهم مما يمكن أن يفعله أحلافهم من مصادرة وعدوان عليها. فالنظام الإسلامي بشكل خاص بحاجة إلى أنشطة اجتماعية اقتصادية تتحرر من دافع تعظيم الربح أو تعظيم المنفعة الشخصية. لكن هذه الأنشطة يجب أن تبقى في مأمن عن سطوة السلطة وما قد يرافقها من فساد إداري واستغلال لا بد تشجيع هذه الأنشطة وبسط الحماية القانونية عليها وهذا ما حدث فعلاً حيث كان القضاء هو المؤسسة المخولة بإدارتها والإشراف عليها وحمايتها 25 من جور الحكم وعبث العابثين. هذا وقد بلغت الأوقاف الإسلامية مقداراً ملحوظاً جداً من مجموع الشروة الإنتاجية من جميع البلدان الإسلامية التي أتاح لها تراكم السنين فرصة كافية لتراكم الأموال الوقفية 26 كما ساهم الوقف في ظهور تكتلات حرفية اخترطت بشكل كبير في إدارة اقتصاد المجتمعات العربية على خلفيات ترکز في أساسها على تعويض العوائد الاجتماعية الأمر الذي طور نوعياً المردود الاقتصادي العام وسمح ببرؤية متميزة للعملية الاقتصادية ذاتها 27، إن قراءة الوقف اقتصادياً تعني بالدرجة الأولى إدراك التحولات الأولى التي مست النشاط الاقتصادي ذاته في علاقته بباقي الدوائر الاجتماعية الأخرى ورصد الآلية التي تمكن من خلاها التجربة الوقفية من تطوير أداء الاقتصاد وتمكينه من القيام بدوره دون مساس للأبعاد الاجتماعية الأخرى. فالعملية الوقفية وان تمثلت محصلاتها الاقتصادية في تدوير جزء من الشروة القومية وإعادة توزيعها فإن أداءها الاقتصادي يستمد نظام حركته من نوعية العلاقات التكافلية التي يساهم في إقامتها أو تعزيزها بداخل المنظومة المجتمعية 28.

من الواضح أن هذه العلاقات هي أقرب لأن تكون علاقات تعاقدية تأسس مجتمع أهلي (مدين) خاصة في شقها الخيري القائم على التطوع إلا أنها بعيدة عن الأنانية وحب الذات والتفرد الذي تعززه العلاقات التعاقدية المعروفة لدينا في النظام الاقتصادي.

²⁵ - المرجع السابق . ص 417.

²⁶ - المرجع السابق . ص 417.

²⁷ - المرجع السابق . ص 458.

²⁸ - عبد الله، طارق، مجلة الكلمة عدد 31، 2001. ص 66.

وفي المحصلة فقد كان للوقف الدور الكبير في التنمية الشاملة في المجتمعات الإسلامية وبخاصة النواحي الصحية والثقافية والاجتماعية في وقت كان فيه دور الدولة محدوداً نسبياً فيها، ومع توسيع دور الدولة في التنمية فإن دورها يبقى محدوداً ما لم تساهم الفئات الشعبية فيها.²⁹

الدولة والمجتمع "طبيعة العلاقة وموقع الوقف ودوره"

لعله لا تكون هناك طريقة للاقتراب من موضوع الوقف وإشكالياته أفضل من مقارنته من زاوية الدولة والمجتمع، وذلك أن الوقف تحرك أو تم تحريكه على مختلف نقاط محور هذه العلاقة بحيث اقترب مركز ثقله في معظم الفترات من المجتمع على حساب الدولة. وفي فترات أخرى جرت محاولات لتحويله إلى قيمة مضافة إلى قوة الدولة على حساب المجتمع. وفي كل الأحوال كان الوقف واحداً من القوى ذات الوزن الثقيل التي تحكم طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة أو تكون موضعاً للصراع بينهما، وإلقاء الضوء على هذه العلاقة لابد من الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية:

أولاً: أنماط العلاقة بين المجتمع والدولة.

فقبل بروز الاهتمام بالعلاقة بين المجتمع والدولة كواحد من أهم اقتربات التحليل السياسي (بوابة تحول في دراسة النظم السياسية وقضاياها الكبرى ، إذ ارتبط هذا الاقتراب بنهاية المرحلة المملوكيّة في علم السياسة وببداية المرحلة ما بعد المملوكيّة) وعلى الرغم من حداثة هذا الاقتراب سواء في ظهوره أو توظيفه إلا انه في جوهره يعكس حقيقة الظاهرة السياسية عبر العصور. حيث أن هناك من موضوعات علم السياسة ما لا تستطيع دراستها إلا من خلال هذا الاقتراب وبالاعتماد عليه، بل إن هناك من التجارب السياسية والممتدة عبر التاريخ ما لا يمكن فهمها إلا إذا نظرنا إليها من زاوية العلاقة بين المجتمع والدولة. وزيادة على ذلك يمكن الادعاء بأن موضوع الوقف في جملته لا يستطيع الباحث فك شفرته ومعرفة رموزه إلا إذا تعامل معه على أنه طرف أساسي في العلاقة بين المجتمع والدولة. وبحسب من يرى إن الدولة والمجتمع يتشارعان عبر التاريخ على السيطرة على سلوكيات الأفراد والتحكم بالأنظمة والمؤسسات الاجتماعية وان يحتل كل منهما موقع المرجعية ويحتكر الشرعية في ظل هذا الصراع بين الدولة والمجتمع وجدت أربعة أنماط بين الدول والمجتمعات:

30

1. نظر الدولة القوية والمجتمع القوي.

²⁹ - الدوري، عبد العزيز، مجلة المستقبل العربي، عدد 212. تموز يوليو 1997. ص 18.

³⁰ - عارف، نصر محمد، مجلة الكلمة، عدد 39 . 2003. ص 38-40.

2. غط الدولة القوية والمجتمع الضعيف.
3. غط الدولة الضعيفة والمجتمع القوي.
4. غط الدولة الضعيفة والمجتمع الضعيف.

وهذه الأنماط في مجملها أنماط مثالية قد لا تتحقق في الواقع لكن تقترب مختلف النظم السياسية التاريخية او المعاصرة من احد هذه الأنماط بصورة تدرجها فيه.

ثانياً: الدولة والمجتمع في النموذج الإسلامي.

إذا نظرنا إلى التجربة السياسية للمسلمين على مر التاريخ نجد أنها تقترب من نموذج الدولة الضعيفة والمجتمع القوي، وذلك لأن طبيعة مفهوم السياسة في الإسلام تجعل الدولة راعياً لصالح الناس العامة في حدود لا تتقاطع مع حياة الأفراد إلا في نقاط محدودة وعلى فترات متباينة. ويمكن إثبات ذلك من خلال الحقائق التاريخية التالية: 31

1. أن الدولة لم تمتلك في تاريخها مصادر قوة المجتمع الأساسية فلم تكن هي الزارع أو الصانع أو التاجر ، فلم تكن تملك ما يعرف اليوم بالقطاع العام حيث كانت الأنشطة الاقتصادية بكل تفاعلاً لها بيد الأفراد، واقتصر دور الدولة على أربعة أمور: الدفاع الخارجي، الأمن الداخلي، القضاء والرقابة على النشاط الاقتصادي، فكان لها دواوين تتبع شؤونها ولم تذكر كتب التاريخ دواوين لغيرها.

2. الدولة والمجتمع في التجربة السياسية للمسلمين كان لهما مساران تاريخيان مختلفان، فقوة الدولة قد لا تعني قوة المجتمع والعكس بالعكس، ولعل نظرة فاحصة على تجربة المغول مع العالم الإسلامي تبيّن بالخبر اليقين، فقد هزم المغول الدولة سياسياً وعسكرياً ودمروا عاصمة الخلافة ومعالم الحضارة فيها، غير أن المجتمع هزمهم بدينه وثقافته وحضارته فدخل المغول في الإسلام، وكذلك تجربة المماليك مع العثمانيين في مصر ليست بعيدة عما صار إليه الأمر مع المغول فقد وقفوا مشدودين أمام عظمة المجتمع المصري وحضارته مما حفظ العثمانيين على نقل هذا الإرث الحضاري إلى إسلامبول عاصمة الخلافة آنذاك.

3. إن حكومات إسلامية متعددة لم تستطع أن تجبر المجتمع على اعتناق مذهب بعينه غير أن حماولاتها باءت بالفشل فقد فشل الفاطميون في مصر وفشلت الدولة العثمانية في فرض المذهب الحنفي على رعاياها كذلك وظل انتشار المذاهب الفقهية والمدارس الاعتقادية خاضعاً لتفاعلات المجتمع واحتياطاته.

³¹ المرجع السابق ص 39-40.

الحقيقة انه لا يمكن سحب هذا النموذج الذي تبناه د.نصر محمد عارف على غط العلاقة بين الدولة والمجتمع بشكل عام فقد شهدت بعض فترات ليست بالقليلة غط الدولة القوية والمجتمع القوي خاصة في الفترات الذهبية من حكم الدولة الإسلامية على اختلاف عصورها.

من ناحية أخرى فقد شكل الوقف مصدرا لقوة الدولة والمجتمع معا بما أنشأه من منطقة مشتركة بين الدولة والمجتمع ضمن الإطار التعاوني الحاكم للعلاقة بينهما، فهو لم يؤد إلى تقوية طرف على حساب الآخر وإنما عمل على تحقيق التوازن عبر المساهمة في بناء الدوائر المشتركة بينهما، فلا الدولة تغولت على المجتمع ولا المجتمع استغل الوقف لبناء جبهة مناهضة للدولة والمقصود بالدائرة المشتركة هو تلك القاعدة التضامنية التي تسهم في بناها عناصر من طرف المعادلة عبر العديد من المبادرات والأنشطة والمشروعات التي تستهدف تحقيق الصالح العام وتتضمن في ذات الوقت عدم تمكين الدولة من إلغاء إرادة المجتمع وعدم وضع المجتمع في حالة مواجهة مع الدولة³².

ما سبق يمكن القول إن الوقف شكل صمام الأمان للدولة والمجتمع على حد سواء، فقد حفظ للمجتمع وأبنائه كرامتهم بما وفر لهم من سبل العيش الكريم وسلم وامن اجتماعيين، وبما أعاد به الدولة من تخفيف لأعباء تنوء الجبال عن حملها فوفر لها الاستقرار الاقتصادي والسياسي. وهو هنا يظهر عبريته مرة أخرى في مقابل ما يعرف بمؤسسات المجتمع المدني التي يريد لها الكثيرون أن تكون رأس حربة في مواجهة الدولة أي دولة.

ثالثا:موقع الوقف بين الدولة والمجتمع في النموذج الإسلامي للحكم.

قد لا يكون من قبيل المبالغة التأكيد أن الوقف كان هو المصدر الأساسي لقوة المجتمع فبدون فكرته وما نتج عنها من مؤسسات لم يكن متخيلا أن يكون المجتمع المسلم بهذه الدرجة من القوة أمام الدولة فقد مثل الوقف مصدر الاستقلال المالي المتجدد واللا متناهي لحمل الفعاليات الحضارية والخدمات الاجتماعية والإنسانية في المجتمع ، ولعل تأسيس الوقف من الناحية المعرفية على فكرة فروض الكفاية جعل من هذه المؤسسة مصدر الديناميكية في المجتمع، ومنطلقا لحمل مقاصد الشريعة ، فهذه الفكرة ترتبط بها مصالح العباد بشقيها الدينية والدنيوية،بناء عليه جاء الوقف بالإجابة العملية للمجتمع على كافة الإشكالات

³²-بحث بعنوان تفعيل دور الوقف في الوطن العربي، مصطفى محمود عبد العال. جامعة الملك عبد العزيز. (الاقتصاد الإسلامي) 41.2007.

والمستجدات الطارئة على مسيرته وحركته نحو المستقبل، وهنا يكمن السر في القوة التي منحها الوقف للمجتمع وفي الوقت ذاته أثارت حفيظة الأنظمة الحاكمة تجاهه مما جعله هدفاً سعى الدولة في العصور المتأخرة إلى السيطرة على مقدراته أولاً في القضاء عليه أو تحجيمه في أحسن الحالات³³.

لا شك أن الدولة بمفهومها السياسي من أهدافها بسط نفوذها على مختلف مناحي الحياة مما كان له الأثر المباشر على قيام حالة تنافسية بينها وبين مكونات المجتمع الأهلي أدت إلى المشاركة حيناً وإلى الاستبداد أحياناً أخرى. وكون الاجتماع الإسلامي جزء من حركة التاريخ فقد شهد وعلى فترات من تاريخه نماذج متعددة للتنافس بين إرادة المركز التي حملت لواءها أجهزة الدولة السلطانية وإرادة مؤسسات اجتماعية أخرى اختارت الارتباط بمفهوم فضفاض للمجتمع والالتحام بشرائحه الواسعة مما أسس لتجددية اجتماعية لم تلق حظاً من البحث والدراسة حتى الآن، ومن ابرز أمثلتها طبقة العلماء وما مثلته في هذا الاتجاه برعايتها للمؤسسات التعليمية والهيمنة عليها والتي لم تفلح أجهزة السلطة الرسمية بالسيطرة عليها وتأسيس تعليم رسمي إلا في فترات متأخرة جداً وبقيس القطاع التعليمي ولحقب طويلة خارج إرادة المركز مما سهل استقلاليته وعزز دوره ك وسيط اجتماعي بين السلطة والمجتمع. أضف إلى ذلك أن الدولة لم تستطع أن تحكم سيطرتها على الاقتصاد حتى في أوج ازدهار الحضارة الإسلامية ، وما سهل هذه المهمة جملة عناصر هيكلية لعل من أهمها ثبات الملكية الجماعية للأراضي من ناحية وتطور القطاع الحرفي الخاص إن جاز التعبير وامتلاكه لمؤسسات مرتبطة هي الأخرى بالأجهزة التعليمية والشرعية التي لا ترتبط بأجهزة الدولة، كما الوقف الذي أسهم في ترسیخ مساحة اقتصادية واجتماعية هي من باب أولى تنتهي إلى فضاء غير فضاء السلطة³⁴.

علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني

من المعلوم تاريناً أن الدولة في المجتمعات الإسلامية كانت تتشكل من الإمارة والوزارة والقضاء وقضاء المظالم أي الرقابة القضائية على أعمال الحكومة مثل الحسبة، ونحن لا نجد في تشكيلات الدولة هيئات ومؤسسات تقوم على التعليم رغم وجوده وازدهاره عبر القرون أو إنشاء المدارس والمساجد والبيمارستانات وغيرها التي كان يقوم على إدارتها في الغالب تنظيمات أهلية ، كان دورها العناية بما يتعارف عليه ألان مرافق عامة أو بني تحتية للدولة (وهذه المرافق التي تقوم على العديد منها في العصر

³³-المصدر السابق. ص 41 .

³⁴- عبد الله، طارق ،مجلة الكلمة، عدد 31. 2001. ص 70.

الحديث ما تسمى بمؤسسات المجتمع المدني "NGOs") وذلك تحت رقابة السلطة الحاكمة بدرجة أو بأخرى من درجات الرقابة، واحتفظت هذه المؤسسات بقدر من الاستقلالية في إدارة برامجها التي تقوم عليها ما دامت في إطار الضوابط السياسية والاجتماعية والثقافية العامة. والمقصود بالمؤسسة هو التشكيل التنظيمي لهذه الجماعة من جماعات الانتماء الشعبي او لهذه الجماعة الطوعية التي تنشأ بالانضمام الاختياري. وهذا التشكيل التنظيمي الغاية منه القيام بإدارة الشؤون الداخلية للجماعة ورعايتها مصالحها الخارجية ورعايتها مصالحها المشتركة وتنسيق علاقتها مع الجماعات الأخرى في علاقتها بالدولة. ومن هنا كان دور الإسلام السياسي وتأثيره، بوصفه شريعة حاكمة في المجتمع، في بناء هذا المجتمع وتكويناته والعلاقات التي تربط فاته المختلفة، فكانت الفكرة المبنية من الشريعة الإسلامية قائمة على الربط بين النسق العقدي والقيم السائدة والأبنية التنظيمية وبين نظم تبادل الحقوق والواجبات. وللحديث عن الوقف في إطار علاقته بمؤسسات المجتمع المدني لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار أن الوقف مؤسسة أهلية يقيمه الناس ويدبرونها ويوجهون مصارفها إلى ما يحددونه من أهداف ومقاصد ، والأصل في ذلك كله من الناحية النظرية وبصفة عامة أن يجري بعيدا عن سلطة الدولة وعن تنظيماتها الإدارية، والوقف على مدى قرون من وجوده ونشاطه كان المؤسسة شبه الوحيدة بعد الدولة التي حازت قدر كبير من الشبات والاستمرار بما يجاوز الحياة الفردية للناس في المجتمع، وهذا الاستقرار لابد منه لضمان ثبات الإنفاق على أوجه النشاط الاجتماعي الطويل المدى مثل التعليم الذي يستغرق وقتا طويلا كان يتراوح بين عشر وخمس عشرة سنة أو تمويل مراافق حيوية أخرى كالمستشفيات وغيرها التي يحتاج إلى ديمومتها عشرات السنين³⁵.

وبالنظر إلى هذه الحيثيات ومقارنتها إلى الواقع الذي تحياه مؤسسات المجتمع المدني ومقارنتها بالوقف في الوقت الحاضر لابد من الأخذ بعين الاعتبار تأثير العولمة (التي تلقى بظلالها على مختلف أوجه النشاط الإنساني) على العلاقة بين هذه المؤسسات.

الوقف وظاهرة العولمة في المجتمع العربي الإسلامي

العولمة وبعيدا عن الجدل حول تعريفها لابد لها من طرفين أحدهما قوي بما يملك من قدرات مادية وبالتالي فرض امتلاءاته على الطرف الآخر الضعيف. وفي الجمل فان العولمة تملك أدوات وآليات موجهة ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وغيرها مما يعد تهديدا للعديد من مكونات الشعوب، لا سيما في عاداتها

³⁵- غائم ،إبراهيم البيومي وآخرون، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي ، مرجع سابق ص 667-670.

وتقاليدها وأساليب عيشها وهي تؤثر على التنظيمات والمؤسسات المجتمعية بطرق مباشرة وغير مباشرة مستغلة نافذة العمل الخيري للولوج منها، ومن صور التأثير هذه 36:

1. ما تشهده مجتمعاتنا من طفرة غير مسبوقة في انتشار الجمعيات غير الحكومية والتي تنشط في مجالات متعددة مثل حقوق الإنسان وقضايا المرأة والدفاع عن الأقليات وغيرها، وتمكن هذه الجمعيات في كثير من الواقع من اختراق مجتمعاتنا والتأثير على غط الحياة والتفكير فيها بما تقوم به من نشاطات وما تتلقاه من تمويلات مرئية لفكر المول وأهدافه، والتي في الغالب ضد ثقافة المجتمع الإسلامية وتقاليده العريقة التي لا تتنافى مع روح الإسلام العظيم.

2. مهاجمة المؤسسات الخيرية التقليدية كلجان الزكاة والصدقات وما بقي من المؤسسات الوقفية والطعن في أهليتها قدرها على مواجهة المشكلات المعاصرة، ولا يخفى أن الغاية من ذلك زعزعة الثقة بحضارة الإسلام وقيمته وثقافته.

ما سبق يمكن القول أن العلاقة الناشئة بين الجهات المانحة والمؤسسات المتلقية للدعم هي علاقة غير متكافئة البة، فهي قائمة على التزام الطرف الأضعف (المؤسسة) بما يمليه الطرف الأقوى لتنفيذ برامجه مقابل ثمن بخس دراهم معدودة. من هذه الرواية نستطيع أن تبين دور الوقف وأهليته للمجتمعات الإسلامية، فنرى أن الوقف هو الابن الشرعي لهذه المجتمعات يعيش همومها ويعكس طموحها وينطلق منها وإليها، فيأخذ من غنيها ليرد على فقيرها وقويها ليشد عضد ضعيفها ومن عالمها ليرقى بجاهليها مخترقاً بذلك كل الحصون وناشراً للخير على العموم، متفاعلاً مع المجتمع ومؤثراً فيه ومحافظاً على قيمه وأخلاقه وثقافته وبالتالي استقلاليته لتحرره من عبودية الآخر الأجنبي باستغاثاته عن قممه ودولاته الأخضر المشرب بحمرة دماء المسلمين. فالوقف إذن سيد في نفسه حاكم في مجتمعه وداعم لدولته، أضعف إلى ذلك أن الوقف ليس مؤسسة فحسب، لا بل إن كل واحد فينا بإمكانه أن يلعب دور المؤسسة بمفرده، وذلك بتحسيسه حاجة الفقراء والمعوزين من أبناء مجتمعه وبيته وما ينقصهم لتحقيق الكرامة الإنسانية لهم، وهو هنا لا يحتاج إلى مؤسسة ولا حتى للدولة لتساعده في وقف ما ينفع هؤلاء ويسد حاجاتهم الإنسانية. فالوقف إذن ليس موازياً فحسب لمؤسسات المجتمع المدني بل بإمكانه أن يتفوق عليها في غير ما ذلة أو اركان لاملاعات الأجنبي على اختلاف مشاربه.

غير إن ذلك لا يعني إن كل مؤسسات المجتمع المدني بهذا الشكل فالامر مختلف من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، إلا أن المتتبع لهذه المؤسسات ونشاطها يجد الكثير منها مول من جهات خارجية وهي

36 - منصور، سليم هاري، بحث بعنوان الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية. المؤتمر الثاني للأوقاف السعودية، ص 38

المقصودة ببحثنا. أضف إلى ذلك أن تعريف المجتمع المدني لا اتفاق عليه وبالتالي فما تعتبره أنت مؤسسة من مؤسساته قد يخالف آخر فيه وهكذا، وهذه المؤسسات تكاد تكون متقاربة في طبيعة عملها ومفاهيمها، فالبعض يرى أنها تمثل الحياة الاجتماعية المنظمة التي تكون طوعية وذاتية التمويل ومستقلة عن الدولة ومتماضكة بجموعة من القيم واللوائح وإفرادها يعملون بشكل جماعي سواء في إدارة شؤونهم أو في مواجهة الدولة وهي منظمات غير ربحية³⁷.

الوقف في فلسطين بين مطرقة الاحتلال وسندان الإهمال

تعتبر فلسطين كما باقي بلاد الشام والبلاد العربية بشكل عام من أكثر البلاد أوقياً حيث إن الوقفيات فيها شملت مختلف أنواع الوقف من خيري وأهلي ومشترك بينهما. وما زالت بعض هذه الأوقاف شاهدة على الدور العظيم الذي لعبته مؤسسة الوقف يوماً في بناء المجتمع العربي في فلسطين (وبالذ الشام في الأصل هي ارض وقفها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب على الأمة الإسلامية منذ فتحها) إلى أن ظلم الاحتلال والته التخريبية منذ الاحتلال البريطاني وحتى اليوم عملاً على تدمير هذه المؤسسة بكل السبل حتى لا تكون الملجأ والمنطلق لأنبناء المجتمع الفلسطيني (بعد أن أهملتهم الأنظمة الوطنية والقطبية الخبيثة بهم وخدلتهم في وقت كانوا وما زالوا في أمس الحاجة لتضامن إخواهم العرب معهم شعوباً ودولياً) وللأسف الشديد كما حال باقي البلاد العربية فإن تدمير مؤسسة الوقف وإهانتها لم يكن هدف الاحتلال وحده وإنما ساهمت في ذلك (الدول العربية) التي حكمت بشكل أو بآخر أجزاء من فلسطين إبان هذه الفترة (الأردن في الضفة ومصر في غزة).

ولم تشد السلطة الفلسطينية عن قاعدة الدول العربية في ذلك إلا أنه يسجل للأردن حفاظها على بعض أوقاف القدس كهيكل وليس كمؤسسة وهذا موضوع يحتاج إلى بحث مستقل حتى يستوفي كل جوانبه وسأكتفي هنا بالإشارة إلى مثال عن السياسة الصهيونية تجاه الأوقاف في فلسطين وإشارة رمزية إلى دور الوقف على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الراهن رغم سيطرة (الدولة) على مختلف جوانب الوقف عيناً وتصرفاً.

يقول (مايكيل دمير) عن حالة الوقف في المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1948 كان النظام الاجتماعي في فلسطين حتى قبل إعلان قيام دولة إسرائيل على شفير الهاوية فقد فر من الأعمال الخيرية القادة الدينيون والوعاظ ومسئولي الأوقاف ووجدوا أنفسهم فيما بعد عاجزين عن العودة إلى ديارهم وتبعاً

³⁷ عزيضة، سهير عبد العزيز، بحث بعنوان الوقف ومؤسسات العمل الأهلية. المؤتمر الثاني للأوقاف بجامعة أم القرى. ص 6.

لذلك ومع نهاية سنة 48 أغلق الكثير من المساجد أو دمر وسقطت المحاكم الشرعية وانحسرت الطرق الصوفية وتوقف نظام الوقف عن العمل وأصيب الكثير من مباني الوقف (المدمر أصلاً إبان الاستعمار البريطاني) وزالت جان الأوقاف الأخلاقية، وتعطلت الخدمات الصحية والأعمال الخيرية التي كانت تقدمها وأغلقت مدارس الأوقاف في يافا وحيفا وعكا ولم يعد فتحها، بما يعني تعطيل النظام الاجتماعي في فلسطين وفصلت أراضي الأوقاف وأملاكها عن الأموال والمؤسسات الدينية التي كانت تعيلها وكان قانون أملاك الغائبين السيئ الصيت هو السبب الذي عمل على حسر الأوقاف وغيرها من الممتلكات التي هجرها أصحابها. هذا القانون الذي تم عبره تحويل أملاك الأوقاف الإسلامية أملاكاً يهودية وتم دمج إدارة الوقف التي اصطنعتها الحكومة فيما بعد بوزارة الأديان وعملت على التفريق بين الأوقاف الدينية والدينوية.³⁸ ولو أخذنا مدينة يافا كحالة أو نمودج للممارسات الإسرائيلية بهذا الشأن فسنرى مدى التدمير الذي لحق بالأوقاف ونظام الوقف في فلسطين (المناطق المحتلة عام 48) يقول (دمبر) : كانت مدينة يافا مدينة غنية ومركز تجاري هاماً كان فيها وفي جوارها أوقافاً كثيرة أنشأها عائلات ميسورة ووفقاً لسجلات بريطانية كانت نسبة الحوانيت الموقوفة حوالي 33% حتى سنة 1921م وعلاوة على ذلك كان مسجد سيدنا علي ومسجد النبي روبين ينتفعان بأوقاف غنية، وأصبحا موقعين احتفالات شعبية لليهود في هذه المدينة التي كان عدد سكانها حوالي 75000 قبل الاحتلال والذي أصبح ثلاثة آلاف بعده. وفيما قام القيم على أملاك الغائبين بوضع يده على يافا بأسرها تقريراً باستثناء بعض أملاك الكنيسة وأحالها فيما بعد على سلطة التطوير والبناء أو على الصندوق القومي اليهودي.

وقام أيضاً بوضع اليد على معظم أملاك الأوقاف وقام بتأجيرها لرجال أعمال يهود وحولت بعض المساجد إلى كنس أو مطاعم وملاهي وحولت بعض المقابر إلى منتزهات وساحات عامة، وقامت الدولة بتعيين مجلس أمناء للوقف معظم أعضاءه مشوهي السمعة فكان رئيسها نظمي الجبالي سكيراً مشهوراً يقضي أوقاته في الحانات يستجدي من يدفع له ثمن الشراب وهو متهم ببيع كثير من أملاك الأوقاف لتجار يهود ولم يبق من عشرات الأماكن الوقفية في يافا إلا سبعة عشر ملكاً معظمها مساجد ومدافن لا تعود على مجلس أمناء الوقف بأي مدخل ورغم تغيير المجلس سنة 1978 ووضع أشخاص يتمتعون باحترام الناس فيه (طبعاً بعد ضغط جاهيري على الحكومة) إلا أن المجلس الجديد وجد (لا شيء يتولى إدارته حتى مسجد حسن بيك من المساجد القليلة التي بقيت من الأوقاف) وجد مؤجراً لشركة يهودية فقام المجلس

³⁸ - دمبر، مايكل، سياسات إسرائيل اتجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت : ط، 1، 1992م). ص 60-75.

الجديد بجهود جهارة حتى ألغى عقد الإيجار الذي ثبت فيما بعد أن الحكومة قامت بمصادرته وأصبح تابعاً لها مباشرة وليس مجلس الأوقاف³⁹.

أما بالانتقال إلى الأوقاف ونظام الوقف للأراضي الخالة عام 1967 التي أصبح يدار الجزء الأكبر منها من قبل السلطة الفلسطينية فالحال لا يسر كثيراً فمن جانب فإن السلطة كغيرها من الحكومات العربية تسيطر بشكل كامل على نظام الوقف وتجرده من دوره الاجتماعي ومن جانب آخر يشكوا هذا النظام من الترهل والفساد بسبب سوء الإدارة والمتابعة الالازمين من القيام بدوره في التنمية.

يقول الدكتور محمد اشتية في دراسة قامت بها دائرة السياسات الاقتصادية بكدار حول اقتصاديات الوقف في أراضي السلطة الفلسطينية : لقد تنبهنا في المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار إلى حال الأوقاف ودورها في التنمية عندما تبين لنا أنه لا بد من استئناف الذات وبشكل موازي لما تقدمه الدول المانحة لفرض تمويل برامجنا في التنمية وإعادة الإعمار . ليس هذا فحسب بل إن حالة من ملكيات الوقف الإسلامي كانت انعكاساً للحالة المتردية والإهمال الذي عاشته دوائر الأوقاف الإسلامية في مختلف الأزمنة التي تعاقبت على فلسطين⁴⁰.

الحقيقة أن هذه الدراسة قدمت بيانات وإحصائيات للأوقاف لكن هذه الخطوة لا تشكل إلا درجة أولى في سلم أولويات الوقف حتى يقوم بالدور المطلوب منه أو الذي يستطيع أن يضطلع فيه هذا النظام في خدمة المجتمع و على كل المستويات .

الخاتمة والنتائج

لا يملك المرء إلا أن يقف ملياً أمام هذا النظام الرائع (الوقف) بكل تجلياته الأمر الذي أدى ببعض الباحثين والمفكرين المعروفين إلى اعتباره ضمن مؤسسات المجتمع المدني أو البديل التاريخي لها في حينه لما قدمه هذا النظام من خدمات جليلة للمجتمع وعلى كافة المستويات وما لعبه من دور وسيط بين الدولة والمجتمع ولما تقتضي به من اختصاصات تتقاطع مع اختصاصات المجتمع المدني في صورته الحديثة ولكن ومع كل هذا وربما أكثر منه قدّمه هذا النظام لصالح المجتمع وخاصة أنه تيّز عن المجتمع المدني الحديث بأن امتلاكه لمقومات وجوده وخاصة المادية من داخله وبياناته الخاص مستغنّياً عن الدعم الخارجي فأنا أعتقد أن نظام الوقف

³⁹ - المرجع السابق ص 106-100.

⁴⁰ - أشتية، محمد، عبد العزيز الدوري، نائل موسى، اقتصاديات الوقف الإسلامي في أراضي السلطة الفلسطينية. دراسة تحليلية لدائرة السياسات الاقتصادية. بكدار. أيار 2000.

يشكل ما أصطلح عليه مجتمعاً موازياً للمجتمع المدني رغم ما اعتبره البعض من تفوق لهذا النظام على المجتمع المدني الحديث أو من اعتبره بالمقابل نظام قاصر لا ينطبق على مبادئ واهتمامات المجتمع المدني الحديث بغض النظر عن قوته أو ضعف وجهة نظر أي من الطرفين فهذا النظام وعقريته أبدع في خدمة المجتمع والمصلحة العامة على مراحل التاريخ الإسلامي المختلفة حتى بداية الاحتلال الأجنبي وظهور الدول القومية. فهو بحاجة ماسة الآن إلى إعادة إحيائه وبعث الروح فيه من جديد وتطويره بما يتلاءم وروح العصر ومتطلباته وإعادته إلى الدائرة الأولى التي انطلق منها ومن أجلها وهي المجتمع حتى يكون وسيط التزام بينه وبين الدولة والحافظ لكرامة الإنسان أي إنسان. وللقيام بذلك لابد من قيام كل من الدولة والمجتمع بدور فاعل وواجب على كافة الصعد. فالدولة لابد لها من رفع يدها عن الأوقاف ومنح المجتمع هامش الحرية المناسب لإعادة بنائها وإنتاجها من جديد، دور المجتمع لا يقل أهمية وذلك بمبادرة الفئات الفاعلة والأشخاص الذين يملكون الحضور الاجتماعي إلى إحياء فكرة الوقف في أذهان الناس، والضغط على الحكومات لتعيد فتح أبوابه على مصراعيها، فهو كما ظهر لنا من خلال البحث الرافعة لامتنا ومجتمعاتنا للنهوض حضارياً من جديد بعد حسن التوكل على الله وغرس العقيدة الصحيحة في نفوس الحكام والمحكومين على السواء، وهو المؤسسة التي من الممكن أن ينطأ بها مواجهة قوى العولمة والغزو الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وغيره الذي نفذ وما زال إلى مجتمعاتنا من نافذة الفقر والجهل ومحاكاة الآخر.

كما يقول الدكتور طارق عبد الله عملية إعادة النظر في أوجه التنظيم الاجتماعي الذي شهدته الحضارة العربية والإسلامية تكتسب أهمية قصوى في إطار التخطيط خلقة منهجية يمكن أن تفتح الباب للمشاركة في مشروع هضمي يستثمر كل الطاقات ويستفيد من إبداعات الذات والأخر ويتجاوز الانشطار الحاصل بين حلول النخبة التي لا يشك في علميتها (أي إتباعها لقواعد التحليل العلمي كما هو سائد) والواقع العربي بكل تشابكاته.

أخيراً لا بد من الإشارة لأن نظام الوقف ليس حكراً على الشعوب العربية والإسلامية، فهناك شعوب أخرى تعاملت بهذا النظام ولا زالت. ففي أمريكا على سبيل المثال تنتشر الوقفيات التي تدر الملايين نتيجة ضخامتها مثل وقفية جامعة هارفارد التي تقدر بعشرات الملايين وهذه الوقفية تعامل مثل باقي مؤسسات المجتمع المدني هناك .

قائمة المراجع

أ- الكتب

- 1- نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي . إبراهيم البيومي غانم وآخرون. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت. الطبعة الأولى . بيروت. أيار مايو 2003.
- 2- المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. ابن سعيد العلوى وآخرون مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى. بيروت أيلول سبتمبر 1992.
- 3- محاضرات في الوقف للإمام محمد أبو زهرة. طبعة دار الفكر العربي.
- 4- سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين. مايكيل دمير. مؤسسة الدراسات الفلسطينية الطبعة الأولى بيروت 1992م.
- 5- اقتصاديات الوقف الإسلامي في أراضي السلطة الفلسطينية. محمد أشتية ، عبد العزيز الدوري، نائل موسى. دراسة تحليلية لدائرة السياسات الاقتصادية. بكدار. أيار 2000.

ب- الجلات والأبحاث:

- 1- بحث بعنوان الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر. منذر قحاف. فقه الوقف الإسلامي. الهيئة العالمية للوقف .
- 2- بحث بعنوان الدور الاقتصادي لنظام الوقف الإسلامي في تنمية المجتمع المدني مع نظرة خاصة للدول العربية شرق المتوسط. منذر قحاف. ورقة مقدمة لندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت 2001.
- 3- بحث بعنوان الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية. سليم هاني منصور. المؤتمر الثاني للأوقاف السعودية.
- 4- بحث بعنوان تفعيل دور الوقف في الوطن العربي. مصطفى محمود محمد عبد العال. مجلة جامعة الملك عبد العزيز 2007.
- 5- بحث بعنوان الوقف ومنظمات العمل الأهلية. سهير عبد العزيز عويضة. المؤتمر الثاني للأوقاف بجامعة أم القرى.
- 6- مجلة جامعة الملك عبد العزيز. (الاقتصاد الإسلامي) .
- 7- مجلة المستقبل العربي.
- 8- مجلة الكلمة.

9- مجلة المنار الجديد .

10- مجلة شؤون الأوسط .

الموضوع	فهرست
رقم الصفحة	
2.....	-1 المقدمة.....
3.....	-2 خطة البحث.....
5.....	-3 التطور التاريخي لوظيفة الوقف في الوطن العربي.....
9.....	-4 الخدمات الاجتماعية والعلمية.....
13.....	-5 الوقف والتنمية الاقتصادية.....
15.....	-6 التكوين الاجتماعي للوقف.....
21.....	-7 الدولة والمجتمع. طبيعة العلاقة ودور الوقف.....
21.....	-8 أولاً: نقاط العلاقة بين المجتمع والدولة.....
22.....	-9 ثانياً: الدولة والمجتمع في النموذج الإسلامي.....
24.....	-10 ثالثاً: موقع الوقف بين الدولة والمجتمع في النموذج الإسلامي للحكم.....
25.....	-11 علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني.....
26.....	-12 الوقف وظاهرة العولمة في المجتمع العربي الإسلامي.....
28.....	-13 الوقف في فلسطين بين مطرقة الاحتلال وسندان الإهمال.....
31.....	-14 النتائج والخاتمة.....
33.....	-15 المراجع.....